مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 3- 2025 : 105 -123

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 3- 2025 : 105 - 123

العلاقات الصينية الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق

محمود حسن ديب[1]، نبيل علي[2]

1. باحث في درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، العلاقات الاقتصادية الدولية
M.deeb@damascusuniversity.edu.sy
2. الأستاذ المساعد في قسم الاقتصادي الدولي كلية العلوم السياسية/ جامعة دمشق

الملخص:

شهدت العلاقات الصينية – الأفريقية تطوراً كبيراً بعد إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949. وإذا مثلت الأيديولوجيا المحرك الأساس للعلاقات بين الطرفين خلال تلك الفترة، فإن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الصين عقب سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تلتها، شكلت عاملاً مهماً في دفع تلك العلاقات المشتركة، وفق أسس جديدة أساسها المصالح المتبادلة. وإذا كان منتدى التعاون الصيني – الأفريقي الذي تأسس عام 2000، الإطار المنظم لتلك العلاقات، والأساس في تطورها واتساع مجالاتها، فإن المشاريع والاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق ستجعل من القارة الأفريقية ركيزة أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية الصينية للألفية الحالية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الصينية الأفريقية، مبادرة الحزام والطريق، التوسع الصيني، الاستثمارات الصينية.

تاريخ الايداع: 2023/7/15
تاريخ النشر : 2023/8/29

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

China-Africa Relations under the Belt and Road Initiative

Mahmood Hasan Deeb[1], Nabel ali[2]

1. PhD researcher, University of Damascus, International Economic RelationsM.deeb@damascusuniversity.edu.sy

2. Assistant Professor in the Department of International Economics, Faculty of Political Science/ University of Damascus.

Received: 15/7/2023
Accepted: 29/8/2023

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

Sino-African relations witnessed a great development after the declaration of the establishment of the People's Republic of China in 1949. If ideology represented the main engine of relations between the two parties during that period, the economic changes that China witnessed following the policy of economic openness and the economic policies that followed, constituted an important factor in pushing those relations common interests, according to new foundations based on mutual interests. If the Forum on China-Africa Cooperation, which was established in 2000, is the organizing framework for these relations, and the basis for their development and expansion of their fields, then Chinese projects and investments in the African continent within the framework of the Belt and Road Initiative will make the African continent a fundamental pillar of China's economic strategy for the current millennium.

Keywords: Sino-African relations, Belt and Road Initiative, Chinese expansion, Chinese investments.

المقدمة:

شهدت العلاقات الصينية –الأفريقية في العقدين الأخيرين تطوراً كبيراً، يدفعها الانفتاح المتزايد للصين المصحوبِ بدعم تنموي واجتماعي للقارة الأفريقية، وفي المقابل يتطلع الجانب الأفريقي للبحث عن شراكة دولية مربحة بعيداً عن الدول الغربية ذات الطابع الاستعماري القديم. حيث تعد العلاقات الصينية الأفريقية من العلاقات المتميزة، ويتَّضح ذلك من تعدد أوجه التعاون المختلفة بين الصين والقارة الإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة إلخ، وهو ما كان أساس نمو فكرة تأسيس المنتدى الصيني الأفريقي للتعاون عام 2000، كما تم تعميق العلاقات بين الصين وأفريقيا لتصل إلى مرحلة "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي وسعت مجالات التعاون المشتركة، وعززت الحضور الصيني في القارة الأفريقية، وحولت الصين إلى ركيزة أساسية في عملية التنمية لمختلف الدول الأفريقية.

أولاً – إشكالية البحث:

على الرغم من أن العلاقات الصينية – الأفريقية شهدت تحولاً كبيراً في العلاقات عقب تأسيس منتدى التعاون الصيني – الأفريقي، والانتقال من التعاون الثنائي إلى مجالات العمل المشتركة، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية عززت تلك العلاقات وفتحت المجال واسعاً أمام الحضور الصيني في القارة الأفريقية، وعمقت التبادلية المشتركة بين الطرفين. وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الوقوف على أبرز التغيرات التي حملتها مبادرة الحزام والطريق إلى القارة الأفريقية، ومدى تأثيرها في العلاقات المشتركة بين الطرفين.

ثانياً – تساؤلات البحث: تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي هو:

– ما تأثير مبادرة الحزام والطريق الصينية على العلاقات الصينية – الأفريقية.

بالإضافة إلى تساؤلات فرعية هي:

– هل أسهمت مبادرة الحزام والطريق الصيني في تطور العلاقات الاقتصادية الصينية
– الأفريقية.

– هل اقتصر التطور في العلاقات الصينية – الأفريقية في إطار المبادرة على الجانب الاقتصادي فقط.

ثالثاً – فرضية البحث:

يتمحور البحث حول فرضية أساسية تتلخص في أن مبادرة الحزام والطريق الصينية، أسهمت في تطور وتعميق العلاقات الصينية – الأفريقية ليست فقط على الصعيد الاقتصادي، وإنما على مختلف مجالات التعاون المشتركة.

رابعاً – أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يلقي الضوء على مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، ويبن أبرز الأسس التي تقوم عليها المبادرة والتغيرات التي تحملها، ومدى التأثير على العلاقات الصينية مع مختلف الدول التي تمر بها تلك المبادرة، ويكرز البحث على التغيرات التي طرأت على السياسة الصينية تجاه القارة الأفريقية عقب الإعلان عن مبادرة "الحزام والطريق"، وتبيان أبرز التغيرات ولا سيما الاقتصادية منها، والتي طالت العلاقات بين الطرفين في إطار تلك المبادرة، وتشمل فترة البحث من إعلان الصين إطلاق مبادرتها "الحزام والطريق" عام 2013، وانضمام الدول الأفريقية إليها حتى مرحلة التعاون في الفترة التي شهدت انحسار تأثير وباء (كوفيد – 19) عام 2021، واتخاذ الطرفين خطوات متقدمة في إطار التعاون المشترك.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على أهم التغيرات التي طالت العلاقات الصينية – الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق، وأبرز مجالات التعاون التي شهدت تغيراتٍ ملحوظة في إطار تلك المبادرة ومدى تأثير المبادرة على العلاقات الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون الأخرى.

خامساً – منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتبيان مجمل التغيرات التي طالت مجالات التعاون الصيني – الأفريقي وخاصة على الصعيد الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطريق، وتبيان أبرز مجالات التعاون بين الطرفين في إطار المبادرة.

سادساً – الدراسات السابقة:

تتناولت دراسة (قوادرة، 2019) بعنوان "**العلاقات الاقتصادية الصينية – النيجيرية وأثرها على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في نيجيريا**" التوسع الاقتصادي الصيني في نيجيريا باعتبارها أحد أكبر الاقتصادات في أفريقيا، والتي حظيت باهتمام من قبل الصين منذ عام 1971، حيث تعرضت الدراسة في البداية إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بالتركيز على الاستثمارات الصينية في قطاع النفط النيجيري، حيث تملك الصين أكثر من 30 شركة عاملة في نيجيريا بقطاع الطاقة، كذلك قطاع البناء والاتصالات، بالإضافة إلى التطور الكبير للتجارة البينية بين الطرفين، ثم عرضت الدراسة تأثير الصين على مستوى التنمية في نيجيريا، وتوصلت الدراسة الى أن العلاقات الصينية النيجيرية لا تفيد نيجيريا بقدر ما تفيد الصين ، فكانت الفوائد الاقتصادية المحققة للصين أكبر من حالة نيجيريا، خاصة في ظل تنامى القروض الصينية للحكومة النيجيرية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم نيجيريا بوضع السياسات التنموية في قطاعها الصناعي لحمايته وتحفيزه ضد الواردات الصينية، ومحاولة استغلال ثروات البلاد للحد من القروض وما تفرضه من املاءات.

وتضمنت دراسة (موسى، 2021) بعنوان "**العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة**" تسليط الضوء عل العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول القارة الأفريقية، واهمية تلك العلاقات في دعم الاقتصاد الصيني لتأمين متطلبات استمراريته وتقدمه، وأهميتها في زيادة المكانة الاقتصادية العالمية للصين، وفي المقابل تبيان مدة أهمية تلك العلاقات بالنسبة للدول الأفريقية ودورها في تحقيق الدعم التقني والتكنولوجي لدول القارة السمراء في مقابل الإهمال الذي تعانيه من قبل دول العالم الغربي المستعمر، وكذلك تبيان الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الصين في ترسيخ تعاونها مع الدول الأفريقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الصين استطاعت تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية من خلال استراتيجية قائمة على المنفعة المتبادلة وغير المشروطة، وتمكنت من فرض نفسها كقوة اقتصادية قادرة عل تلبية مختلف متطلبات الدول الأفريقية، خاصةً فيما يتعلق بعمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول القارة.

وتتناول دراسة (China-Africa Economic and Trade Expo, 2021) بعنوان:

"China- Africa Economic and Trade, Relationship Annual Report"

تحليل للعلاقات الصينية الأفريقية من عدة اتجاهات، حيث تطرقت في البداية إلى التجارة البينية للجانبين وتطورها وطبيعة السلع والخدمات محل التبادل. ثم تحليل العلاقات الاستثمارية بين الصين وأفريقيا من حيث تطور عدد الشركات الصينية العاملة في أفريقيا، وطبيعة المجالات محل الاستثمار. وتوصلت الدراسة الى وجود تطور إيجابي في العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية، خاصةً مع اتباع الصين منهج تحقيق الربح للطرفين، حيث تركزت الاستثمارات الصينية في مجالات تنموية هامة للقارة منها التعدين والنفط والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات، كذلك كانت العلاقات التجارية قائمة على مبدأ الميزة النسبية، إذ تصدر أفريقيا سلع ومواد خام وتمد الصين الدول الأفريقية بالسلع الصناعية التي تفتقدها، وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة أن تساعد الصين أفريقيا في النهوض اقتصادياً وتطوير قطاعها الصناعي، ورفع مستوى التدريب والتأهيل للقوة العاملة فيها، فضلاً عن حاجة أفريقيا الى توظيف الاستثمارات الصينية في مجالات أوسع تتلاءم مع الخطة التنموية لأفريقيا 2063.

سابعاً – تقسيمات البحث:

يتكون البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث يتضمن الفصل الأول التعريف بالعلاقات الصينية – الأفريقية من خلال مبحثين يشير الأول إلى مسيرة العلاقات الصينية – الأفريقية. في حين يبين المبحث الثاني مجالات التعاون بين الصين ودول القارة الأفريقية. ويحاول الباحث في الفصل الثاني تبيان تأثير مبادرة الحزام والطريق الصينية على العلاقات الصينية – الأفريقية، من خلال مبحثين يتضمن الأول التعريف بمبادرة الحزام والطريق الصينية، ليتناول المبحث الثاني مجالات التعاون الصيني مع الدول الأفريقية. أما خاتمة البحث فتتضمن أهم النتائج التي توصل لها البحث.

الفصل الأول – العلاقات الصينية الأفريقية.

المبحث الأول – مسيرة العلاقات الصينية الأفريقية.

المطلب الأول – التطور التاريخي للعلاقات الصينية الأفريقية:

تعود جذور العلاقات الصينية – الأفريقية في العصر الحديث إلى الروابط المشتركة التي جمعت الصين مع دول القارة الأفريقية في خمسينيات القرن العشرين، حيث تركزت المساعي الصينية في بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى، في الوقت الذي كانت فيه الأيديولوجيا هي المحرك الأساس للسياسة الخارجية الصينية، وقد شكلت مصر بوابة الدخول الصينية نحو القارة الأفريقية، عندما كانت القاهرة بؤرة حركات التحرر الوطني، ومركزاً مهماً للاستقطاب الدولي، ومن مصر إلى الجزائر وغانا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي وغيرها من دول القارة(موسى، 2021، ص186-185).

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات الصينية الأفريقية إلى ثلاث مراحل:

بدأت الأولى بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، من خلال تقديم الصين دعمها الكامل لحركات التحرر الأفريقية في نضالها ضد المستعمر الأوروبي، من أجل نيل استقلالها، وقامت الصين بتوفير المساعدات بقدر المستطاع لحركات التحرر الوطنية، إلى أن أخذت استقلالها وأصبحت تحكم دولاً مستقلة ذات سيادة.

وخلال هذه المرحلة شهدت العلاقات الصينية – الأفريقية نجاحاً كبيراً عندما استطاعت الصين كسب معركتها التاريخية في استعادة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن بدلاً من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام 1949، وقد كان للدول الأفريقية دور كبير في هذا المجال، وهو ما أكده الرئيس الصيني آنذاك "ماو تسي تونغ" بقوله (لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية، حيث صوتت 26 دولة أفريقية لصالح الصين الشعبية أي ما يعادل ثلث الدول المؤيدة (جمال، 2020، ص135).

تمثلت الثانية بالتحولات التي شهدتها الصين في نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد عام 1979، حيث تسارعت وتيرة العلاقات الصينية الأفريقية من خلال وضع التطورات الاقتصادية على رأس قائمة الأولويات التي تضبط العلاقات المشتركة بين الطرفين، وترافق ذلك مع ما أطلقت عليه الصين "سياسة الخروج"، والتي هدفها الدفع بالشركات الصينية إلى اكتشاف أسواق خارجية جديدة، وكانت أفريقيا الهدف الأساسي ضمن أولويات تلك السياسة(الحسناوي، //https://caus.org.lb/ar).

تزايد حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال تلك الفترة نحو ستة أضعاف عما كان عليه خلال عام 1979، حيث بلغ حجم التبادل التجاري عام 1989 نحو 5,5 مليار دولار، وانتقلت السلع المتبادلة من التقليدية كالنسيج والمنتوجات الخفيفة إلى المنتجات الإلكترونية والآلات الميكانيكية.

بدأت المرحلة الثالثة منذ عام 1999، حيث شهدت تلك المرحلة تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000 في العاصمة الصينية بيجين، حيث أخذت العلاقات الصينية الأفريقية بعداً جديداً، تمثل في التعاون الجماعي الأفريقي مع الصين، بعد سنوات من العلاقات الثنائية وتاريخ من النضال المشترك في فترة مقاومة الاستعمار والتحرر الوطني(ليساوي، //ttps://www.raialyoum.com).

كما قامت الصين عام 2006 بإصدار ما عرف بوثيقة سياسات الصين تجاه أفريقيا، والتي حددت فيها مبادئ وأهداف ومعالم سياستها تجاه أفريقيا، ثم قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني– الأفريقى عام 2006 التي أعلنت خلالها الصين عن حزمة من الإجراءات لتعزيز التعاون مع إفريقيا ومنها: زيادة المعونات المقدمة للدول الأفريقية، إقامة صندوق لتشجيع الشركات الصينية

على الاستثمار في أفريقيا، إلغاء الديون عن بعض الدول الأفريقية، إقامة منطقة تعاون اقتصادي وتجاري، تعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم...(مخلوفي، 2017، ص183).

بدت الصين من خلال ما قدمته من نموذج جديد في التعامل مع دول القارة شريكًا مقبولاً لدى الحكومات الإفريقية، كون بكين لا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا تربط مساعداتها بشروط سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية، كما أن استثماراتها لا تتجاهل قطاعات أساسية كالصحة والتعليم وبناء المرافق والبنى الأساسية. ويعد ذلك نموذجاً لم تألفه دول القارة خلال تاريخها الطويل من التعامل مع القوى الكبرى الأخرى. لتشكّل الصين بديلاً للغرب بالنسبة للعديد من الأنظمة الأفريقية، مثل: السودان وزيمبابوي التي تتعرض لعقوبات غربية، والتي وجدت في بكين مظلة سياسية واقتصادية بل وأمنية، تعتمد عليها اعتمادًا كاملاً في قضايا التسلح بينما اعتمدت دول أخرى مثل الكونغو وأنغولا والنيجر وغيرها على التمويل والقروض الصينية الميسّرة، بدلاً من التمويل الغربي المشروط.

وفي المقابل فإن خبرات الصين في تجربتها الاقتصادية الفريدة وتشابه نظامها السياسي مع الكثير من أنظمة الدول الأفريقية يمكن أن يشكّل نموذجًا تستفيد منه دول القارة في سعيها نحو التنمية دون تدخلات خارجية، ناهيك عن ثقل الصين الدولي وتنامي دورها باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وتمتلك الصين حق النقض "الفيتو" القادر على عرقلة أي قرار يفرض عقوبات ضد أيٍّ من دول القارة، الأمر الذي بات يثير اهتمام بعض دولها التي تعاني من الأزمات. ولعل استخدام الصين لحق النقض (الفيتو) أو التهديد باستخدامه تجاه قضايا أفريقية شكّل مظلة لحماية بعض الأنظمة في تلك القارة كما حدث مع زيمبابوي والسودان ودول أخرى (ليساوي، مرجع سابق).

المطلب الثاني – الأهداف الصينية في أفريقيا:

على النقيض من التصور التقليدي بأن الصين لا تهتم إلا بالموارد الطبيعية في أفريقيا، إلا أنه يمكن القول إن مصالح الصين في إفريقيا تشمل أبعاد عدة: سياسية واقتصادية وتجارية، وقد تختلف أهمية هذه الأهداف بالنسبة للصين بحسب الظرفية ووفقاً لطبيعة مشاركتها في المنطقة، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

-الأهداف الجيوسياسية:

يشكل التعاون الصيني مع الدول الأفريقية حول القضايا الرئيسية على الساحة الدولية وفي المحافل متعددة الأطراف، ركيزة أساسية في الدبلوماسية الصينية، حيث تمثل الدول الأفريقية ال 54 أكثر من ربع الأعضاء في الأمم المتحدة.

تأكدت أهمية العلاقات الصينية الأفريقية عقب الدور الذي لعبته الدول الأفريقية في استعاد الصين لمقعدها الدائم في مجلس الأمن عام 1972، كما ساهمت الدول الأفريقية في كسر عزلة الصين عقب العزلة الدولية التي فرضت عليها بعد أحداث ميدان "تيانانمين" عام 1989، وكذلك تتطلع الصين إلى الحصول على الدعم الأفريقي حول قضايا حقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة (الحسناوي، 2017، ص42)

وتبقى قضية تايوان إحدى التطلعات الأساسية بالنسبة للصين في علاقتها مع الدول الأفريقية، والمتمثلة في محاولة إنهاء الوجود الدبلوماسي لتايوان في القارة الأفريقية وقيام الدول الأفريقية بتبني سياسة "الصين الواحدة" كإحدى الضرورات المتعلقة بشرعية النظام السياسي، كما أن تزايد عدد الدول التي تتبنى النموذج الصيني في التنمية، يعطي الصين قبولاً دولياً أكبر وأقل عزلةً (ولد الأمير، https://www.politics-dz.com//).

– فتح الأسواق الأفريقية:

عرفت العلاقات التجارية الصينية الأفريقية تطوراً كبيراً، حيث تضاعفت أكثر من 10 مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين. فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا منذ عام 2013، وقد وصل مستوى التبادل التجاري بين الطرفين إلى 200 مليار دولار بين عامي 2013 و2014، ولتشجيع التبادل التجاري قامت الصين بإلغاء الرسوم الجمركية لما يزيد عن 60% من صادرات 30 دولة أفريقية لديها علاقات دبلوماسية مستقرة معها(إسماعيل، http://www.chinatoday.com.cn//).

لا بد من الإشارة هنا أن العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا تتركز مع عدد قليل من الدول الأفريقية فنحو 60% من الصادرات الصينية موجهة نحو جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والجزائر والمغرب، في حين أن 70% من الواردات الصينية تأتي من أنغولا وجنوب أفريقيا والسودان والكونغو.

– التعاون في مجال الثروات الطبيعية:

يعد التزود بالثروات الطبيعية من الأهداف المهمة للتوجه الصيني نحو القارة الأفريقية وخصوصاً موارد الطاقة، ففي عام 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت وارداتها من النفط عام 2013 نحو 7 مليون برميل يومياً، وتستورد الصين ما يقارب ثلث حاجتها من النفط من أفريقيا، حيث حلت أنغولا مكان السعودية كأكبر مزود للصين من النفط على المستوى الدولي، والتي تمدها بنحو 15% من حاجتها النفطية، كما أن للصين أنشطة نفطية في كل من الجزائر وتشاد ونيجيريا والسودان وغيرها(الحسناوي، مرجع سابق، ص 44).

قامت الصين في عام 2007 بشراء حصة نسبتها 45% من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته 35% من ترخيص لاستكشاف دلتا النيجر، بالإضافة إلى الاستثمارات في أنغولا.

تتزايد مكانة النفط في علاقات الصين الدولية، وينعكس تزايد الطلب الصيني على موارد الطاقة في دبلوماسيتها الاستراتيجية ذات النشاط المتعاظم للحفاظ على امدادات تلك الموارد مستقبلاً. ففي عام 2005 أنتجت الصين ما يقارب 3,7 مليون برميل واستهلكت 6,7 مليون برميل ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك الصيني من النفط عام 2030 إلى 15,7 مليون برميل يومياً، في حين سوف يبقى الإنتاج عند 4,1 مليون برميل مما سيؤدي إلى واردات قدرها 6,11 مليون برميل يومياً (هادي، 2020، ص 312).

تحاول الصين – شأنها شأن العديد من الدول الكبرى – البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية، لذلك عملت على حشد دبلوماسيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للسيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا. فقد انتقلت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10% عام 2007 إلى 14% عام 2011 نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية، ويمكن إرجاع التوجه نحو النفط الأفريقي، إلى رغبة الصين في التخلص من الاعتماد على المناطق التي تتحكم الدول الغربية في مضايقها المائية. فخلال العقود الأخيرة تزايد واردات الصين من أفريقيا من جميع المواد الهامة تقريباً، وبقدر أكبر من الزيادة في واردتها من بقية دول العالم، حيث سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار لاستخراج واستغلال خامات: الكوبالت والفحم واليورانيوم والذهب وغيرها ... وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار. ففيما يتعلق بالموارد المعدنية، فقد ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية من 7% عام 2000 إلى 39% عام 2009، لتصبح الصين عام 2010 من أهم الشركاء التجاريين لدول أفريقيا جنوب الصحراء في مجال المعادن (المرجع السابق نفسه، ص 308).

– الأهداف الأمنية والعسكرية:

مما لا شك فيه الأهمية المتزايدة لاستمرار تدفق موارد الطاقة الأفريقية إلى الصين، وما يترتب على ذلك من تبعات أمنية وعسكرية لتأمين استمرارية ذلك، وبالتالي فإنه لمن الطبيعي أن تعمل الصين على حماية مناطق نفوذها في القارة الأفريقية، سواء من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة في بعض الدول الأفريقية، أو عن طريق توريد السلاح، فقد استوردت أفريقيا 13% من الصادرات الصينية للأسلحة ما بين عامي 2007 و2012 وبقيمة بلغت 6462 مليون دولار.

أصبحت الصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين من أكبر المساهمين في بعثات الأمم المتحدة، حيث قامت بإرسال نحو 2000 عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، وكذلك مالي. كما أن الوساطة الصينية في جنوب السودان بين عامي 2011 و2013 تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة[1].

اتسعت دائرة المشاركة الصينية عسكرياً ضمن القارة الأفريقية حيث زاد نشاط البحرية الصينية على الساحل الأفريقي ضمن القوات متعددة الجنسيات التي تقوم بدوريات لمحاربة القرصنة.

أبرزت الأحداث التي شهدتها بعض دول شمال أفريقيا، والتي شكلت تحولاً حقيقياً في استراتيجية الصين العسكرية، فقد ساهم جيش التحرير الصيني في عمليات الإنقاذ وإجلاء الصينيين الموجودين في ليبيا عام 2011، والتي مثلت أولى العمليات العسكرية الصينية في البحر المتوسط، ويعد ذلك مؤشراً على تطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع حتى في المناطق البعيدة[2].

قامت الصين عام 2012 بإنفاق 56 مليار دولار على تحديث حاملات الطائرات والبوارج، ووسعت قدراتها الجوية كجزء من برنامجها العسكري، الذي سيسمح لها بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممرات البحرية التي تحمل الوقود إليها (مني وآخرون، 2021، ص 12).

يعد الاتفاق المبرم بين الصين وجيبوتي لبناء قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي خطوة جديدة في التحول الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية، حيث تعد تلك القاعدة أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، والذي يعني انخراط صيني أكبر في القضايا الأمنية للقارة الأفريقية (أنور، فاطمة الزهراء، 2022، ص 316).

وعليه يمكن القول أن العلاقات الصينية الأفريقية علاقات ذات منفعة مشتركة، وهي الأسس المنطقية التي تُبنى أو يجب أن تُبنى عليها العلاقات بين الدول وفق رأي بكين، وهو نموذج جديد من العلاقات بين الدول النامية والقوى الكبرى وصفه بيان بكين الصادر عن القمة الصينية–الإفريقية عام 2006 بأنه "نموذج يقوم على أساس التكافؤ، والمنفعة المشتركة، واحترام التنوع الثقافي بين الدول بغضّ النظر عن حجمها، ويسعى إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية لإصلاح الأمم المتحدة والتأسيس لعالم أكثر عدلاً وبعيدًا عن هيمنة القطب الواحد".

([1]) تمتلك الصين علاقات تجارية مهمة جداً مع شمال وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعين مبعوثاً خاصاً بها للمنطقة، ولعبت دوراً أساسياً في مجلس الأمن الدولي لحل الخلاف بين الطرفين من أجل حماية مصالحها، فهي تستورد 82% من النفط المنتج في جنوب السودان، و70% من إنتاج الشمال.

([2]) تعد التغيرات التي ترافقت مع السياسات الغربية المطبقة ضد ليبيا من أبرز الدوافع لتعيير الاستراتيجية العسكرية الصينية خارجياً، فقد بلغت الخسائر التي تكبدتها الصين جراء الحظر الجوي على ليبيا عام 2010 والذي نتج عنه سقوط الدولة الليبية ما يقارب 6,6 مليار دولار قيمة المبادلات التجارية عام 2010 و59 مليار دولار قيمة الاستثمارات الصينية غير المالية، وأغلبها في قطاع النفط، بالإضافة إلى أن ليبيا تصدر للصين ما نسبته 11% ما وارداتها النفطية.

الفصل الثاني – مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية.

المبحث الأول – مشروع مبادرة الحزام والطريق.

تعرف مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد" بمشروعٍ اقتصادي، قام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بطرحه في عام 2013، ويعرف أيضاً بـ "طريق الحرير الجديد" إشارةً إلى الطريق الذي كان يربط آسيا بأفريقيا. وقد طرح الرئيس الصيني هذه المبادرة أثناء جولته في آسيا الوسطى وجنوبي شرق آسيا، وتشمل هذه المبادرة أكثر من 100 دولة، ونحو 63% من سكان العالم، وتستقطب نحو 35% من التجارة العالمية. وأكثر من 31% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (حزرلي، 2019، ص73).

وقد خصصت الصين للمبادرة نحو 124 مليار دولار، وأعلنت نيتها استيراد منتجات بقيمة 2 ترليون دولار من الدول المشاركة في المبادرة لمدة خمس سنوات، ومن هنا جاء المشروع ليركز على خلق شبكة من التفاعلات التي تتيح فعالية إنتاجية وتدفق حر للتجارة، فضلاً عن ذلك مزيد من تكامل الأسواق العالمية مادياً ورقمياً (حمشي، 2017، ص56).

ينقسم مشروع المبادرة إلى خمسة ممرات أو طرق دولية رئيسية ثلاثة منها برية وطريقان بحريان (حزرلي، مرجع سابق، ص 74-73):

– طريق الحرير الشمالي: يمتد من الصين إلى أوروبا مروراً بروسيا وصولاً إلى بحر البلطيق.

– طريق الحرير الوسطى: تمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مروراً بإيران وشبه الجزيرة العربية وانتهاءً بأوروبا.

– طريق الحرير الجنوبي: يمتد من الصين نحو جنوب آسيا إلى الهند.

– الطريق البحرية الغربية: تمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مروراً ببحر العرب والبحر الأحمر وصولاً إلى البحر المتوسط.

– الطريق البحرية الجنوبية: تمتد من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ.

ويتضمن الفرع البري من المبادرة عدداً من الطرق الاقتصادية الدولية، التي تشكل شبكة للنقل والتجارة والتنمية في جميع أنحاء أوراسيا، وتعد أساساً متيناً للخطط والاستراتيجيات التنموية الإقليمية والعالمية وهي:

- الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.
- ممر الصين – منغوليا – روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين – آسيا الوسطى – آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين إلى تركيا.
- ممر الصين شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوب الصين إلى سنغافورة.
- ممر الصين – باكستان الذي يمتد من جنوب غرب الصين إلى باكستان.
- ممر بنغلادش – الصين – الهند – ميانمار الذي يمتد من جنوب الصين إلى الهند.

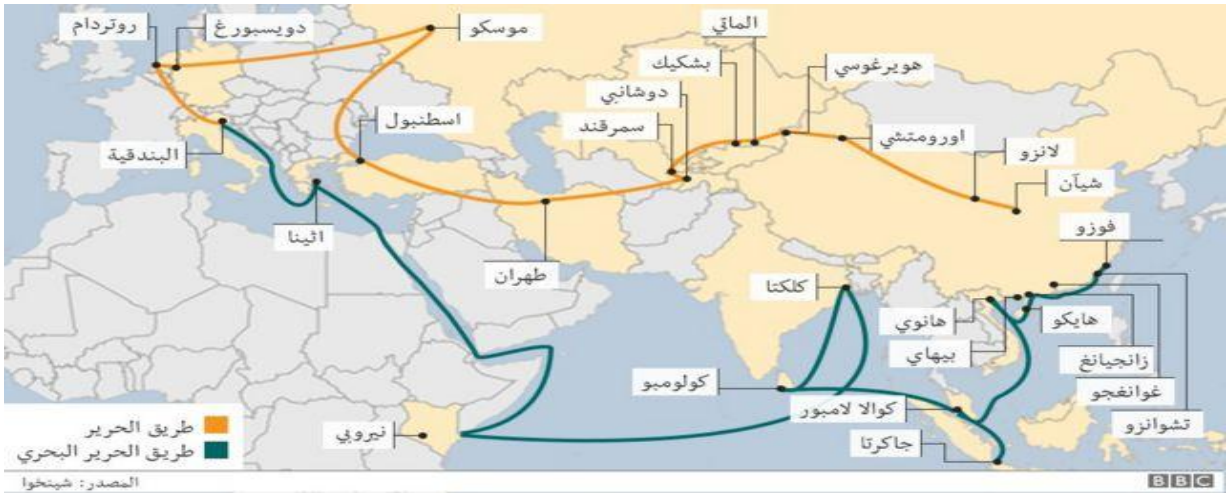

الشكل رقم (1) مبادرة الحزام والطريق (المصدر: BBC News عربي)

رسمت هذه المبادرة مجالات رئيسية للتعاون الدولي في بناء "الحزام والطريق"، منها إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق التي يمر بها الطريق والتي وقع أغلبها على المعاهدة، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد السكك الحديدة، وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة النقل البري والبحري والجوي وسلامته، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافةً إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى "طريق الحرير المعلوماتية".
ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار، تقترح معاهدة "حزام واحد.. طريق واحد" إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية وبناء مناطق للتجارة الحرة، ودفع التوازن التجاري، وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي لبناء "طريق الحرير الخضراء" (جبر، 2017، ص163-162).
تعبر مبادرة الحزام عن حقبة جديدة في السياسة الخارجية الصينية، حيث تسعى الصين من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (حزرلي، مرجع سابق، ص 79-77):
– الاستفادة من نمو التجارة الدولية: فمن المتوقع أن تزداد التجارة العالمية في السنوات المقبلة، وانعكاس ذلك على نمو التجارة الخارجية للصين وانفتاح العديد من الأسواق أمام بضائعها.
– تعزيز مكانة العملة الصينية عالمياً: خاصةً بعدما تمكنت عام 2016 من إدراج عملتها في حقوق السحب الخاصة التابعة إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي.
– تطوير الاقتصاد الصيني: تسعى الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات التي تهدف إلى تطوير المناطق الغربية من البلاد والتي تعاني من ضعف اقتصادي، وعليه فقد أطلقت الصين منذ عام 2000 حملة تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز في تلك المناطق، وتعمل الصين من خلال المبادرة إلى إحداث توازن في التنمية الاقتصادية في مختلف مناطق الدولة.
كما تهدف الصين من جهة أخرى إلى دعم خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025" والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع المنخفض إلى الدول الأخرى في منطقة دول جنوب شرق آسيا، مما يسهم وعلى المدى الطويل في جعل الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحويل الاقتصاد الصيني إلى محرك للاقتصاد العالمي.
– تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية: تسعى الصين إلى تشجيع شركائها في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل الاضطلاع بدور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية وزيادة حصتها من التجارة الإلكترونية العالمية.
– تأمين واستقرار إمدادات الطاقة: ويعد ذلك من الأهداف الرئيسية للمبادرة، بحيث تسعى الصين إلى تجنب أي خلل قد يعيق إمدادات الطاقة العنصر الأساس في نمو واستقرار اقتصادها، فالصين تستورد 80% من احتياجاتها الخارجية والتي يمر قسم كبير منها عبر مضيق ملقا وقد عبر الرئيس الصيني "هو جنتاو" عن مخاوفه لهذا الخصوص عام 2003 بما أسماه "معضلة ملقا" ومن هنا توفر المبادرة ممرات بديلة لتأمين الطاقة مثل الممر الباكستاني الصيني.
– استكمال مسار تحول الصين إلى قوة عالمية: تعد مبادرة الحزام والطريق أداةً أساسية للسياسة الخارجية الصينية، فعلى الرغم من أهميته الاقتصادية إلا أن هناك جوانب أخرى تحملها المبادرة قد تفوق في أهميتها المكاسب الاقتصادية، فمن شأن هذا المشروع تعزيز النفوذ السياسي للصين عبر ثلاث قارات، وتخفيف الضغط الجيوسياسي الذي تفرضه عليها قوى منافسة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند. ومن جهةٍ أخرى تعد المبادرة خياراً استراتيجياً صينياً في ظل التوتر المستمر في العلاقات الصينية الأمريكية، حيث أن تصعيد الخلافات التجارية حول الرسوم الجمركية والعملات، إلى جانب صعود نخب سياسية واقتصادية أمريكية معادية للصين، يجعل الصين تتمسك أكثر بالمشروع، لأنه سيوفر لها في حالة السيناريو الأسوأ، البنى التحتية اللازمة

للتوجه غرباً نحو غرب آسيا وأوروبا أإفريقيا، وتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي، وبالتالي استكمال عملية تحولها من قوة إقليمية إلى قوة عالمية.

قامت الحكومة الصينية في عام 2014 بإدراج مبادرة الحزام والطريق رسمياً ضمن خطة أعمال الحكومة، وحتى نهاية ذلك العام كانت الصين قد أنجزت 77 من أصل 118 اتفاقية تجارة حرة ثنائية أو ثلاثية أبرمتها الصين مع دول واقعة على طريق المبادرة، كما قامت باستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، تمثلت بالبنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس (BRICS)، وصندوق طريق الحرير، فضلاً عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، الذي بادرت الصين إلى تأسيسه عام 2014، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون. وفي هذا السياق يسعى المشروع إلى العمل على تعزيز التداول النقدي بالعملات المحلية بما يخفض كلفة التداول، ويقلص من حدة المخاطر المالية، ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الإقليمي على طول الحزام والطريق. ويتولى البنك الآسيوي للاستثمار مهمة تمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية، ويتولى صندوق طريق الحرير مهمة تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق، أما بنك مجموعة "البريكس" لتنمية فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصادات النامية (حمشي، مرجع سابق، ص 65).

حقق مشروع المبادرة إنجازات لافتة، فمع بداية العام 2019، كانت الحكومة الصينية قد وقعت على 173 وثيقة تعاون حول المبادرة مع 125 دولة و29 منظمة دولية. وامتدت المشاركة في بناء الحزام والطريق من آسيا وأوروبا إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادئ. ووقعت الصين على وثائق تعاونية بشأن تعزيز بناء طريق الحرير الرقمي مع 16 دولة (علي، http://www.chinatoday.com.cn//).

وقد بلغ الحجم الإجمالي لاقتصاديات الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق بنحو 2,28 ترليون دولار عام 2018، أي ما يعادل 3,35% من الحجم الإجمالي للاقتصاد العالمي والبالغ 79,9 ترليون دولار، كما بلغت نسبة التبادل التجاري بين الصين وباقي دول المبادرة للعام نفسه 1و2 ترليون دولار، مسجلةً نمواً بلغ 17,8% عن العام 2017 بحجم تجارة بلغ 1,02 ترليون دولار، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل نمو التجارة العالمية ما نسبته 8,1%، أي أن دول المبادرة قد ساهمت بنحو 14% من الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية عام 2018. وعلى صعيد الاستثمارات فمن المتوقع أن تشمل المبادرة حتى عام 2025، مشروعات استثمارية تبلغ قيمتها 10 ترليون دولار وفي حال توفر التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات المبادرة في الدول المشاركة، فإن ذلك سيعني أن التدفقات الاستثمارية بين دول المبادرة سوف تبلغ 2 ترليون دولار سنوياً وهو ما يزيد عن إجمالي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي حول العالم والتي بلغت عام 2018 نحو 1,75 ترليون دولار (حسن، مرجع سابق، ص259).

تعد مبادرة الحزام والطريق من أكبر المشاريع الاقتصادية العالمية التي تشهدها الألفية الحالية، والتي تمثل ترجمة حقيقية للقوة الاقتصادية الصينية الآخذة في النمو والتطور، ويعزز الحضور الصيني عالمياً ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل السياسي والاستراتيجي وأيضاً على الصعيد الأمني، وعلى الرغم من أهمية المبادرة والمكاسب التي يمكن للصين أن تحققها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها، ومن بينها البعد العالمي الذي أخذته، مما يضعها في مواجهةٍ مباشرةٍ مع المراكز الدولية التي تقود مشاريع منافسة على مستوى العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك التي تتأثر منه سلباً كالهند، وعلاوةً على ذلك فإن اتساع نطاق المشروع لمساحات جغرافية واسعة ومتباعدة يستدعي بناء أكبر قدر من الشراكات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولأن مبادرة الحزام والطريق تشكل إحدى المخارج الممكنة من النظام الاقتصادي الدولي القائم على الهيمنة الغربية والأمريكية تحديداً من خلال استخدام الدولار كعملة احتياط دولية، فإن الصين تدرك عدم قدرتها على تعديل النظام الاقتصادي القائم إلا إذا التحق بمشروعها عدد كبير من الدول ذات التأثير الاقتصادي، بما يمكنها من إيجاد مرتكزات جديدة للنظام الاقتصادي الدولي.

المبحث الثاني – التوسع الصيني في أفريقيا في ظل المبادرة.

وقعت الصين حتى عام 2019 اتفاقيات تعاون تابعة لمبادرة الحزام والطريق مع 39 دولة أفريقية إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقد أسهم منتدى التعاون الصيني – الأفريقي في ترجمة تلك الاتفاقيات إلى واقعٍ فعلي، فقد صادق المنتدى في دورته الخامسة في بكين عام 2013 على خطة عمل تتضمن إجراءات الصين تجاه الدول الأفريقية، ومن أهمها تمتع الدول الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين بسياسة تفضيلية، والمتمثلة في قيام الصين بإعفاء 60% من واردتها من تلك الدول من الرسوم الجمركية، فضلاً عن السعي نحو توسع الاستثمارات الصينية في تلك الدول (روسي، https://arabicedition.nature.com/journal/2019/).

كما أكدت الصين خلال القمة السادسة لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي عام 2015، عن تقديم دعمٍ مالي تبلغ قيمته 60 مليار دولار للقارة الأفريقية على شكل استثمارات وقروض ومساعدات، كما حملت مبادرات الجانب الصيني أعمدة أساسية لتمتين العلاقات المشترك لعل أبرزها ربط استراتيجية الحزام والطريق الصينية بأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 (مخلوفي، 2017، ص187).

ومنذ انطلاقة المبادرة شهدت مجالات التعاون بين الطرفين تطوراتٍ عديدة في مختلف المجالات، ففيما يتعلق بالتجارة فإن حرص الصين على استمرارية التعاون مع الدول الأفريقية، يظهر في ارتفاع حجم الاستيراد والتصدير بين الجانبين الذي يتجاوز عتبة 200 مليار دولار عام 2020 بعد أن كان بحدود 10 مليار دولار عام 2000، في حين بلغ 207,67 مليار دولار حتى نهاية عام 2021، بزيادة سنوية بلغت نسبتها 37,5%، وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإن الصين حافظت على مكانتها كأكبر شريك تجاري مع أفريقيا لـ12عاماً متتالية، وتجاوزت نسبة تجارة أفريقيا مع الصين من إجمالي التجارة الخارجية للقارة 21% في العام 2020 (علي، http://www.chinatoday.com.cn//)

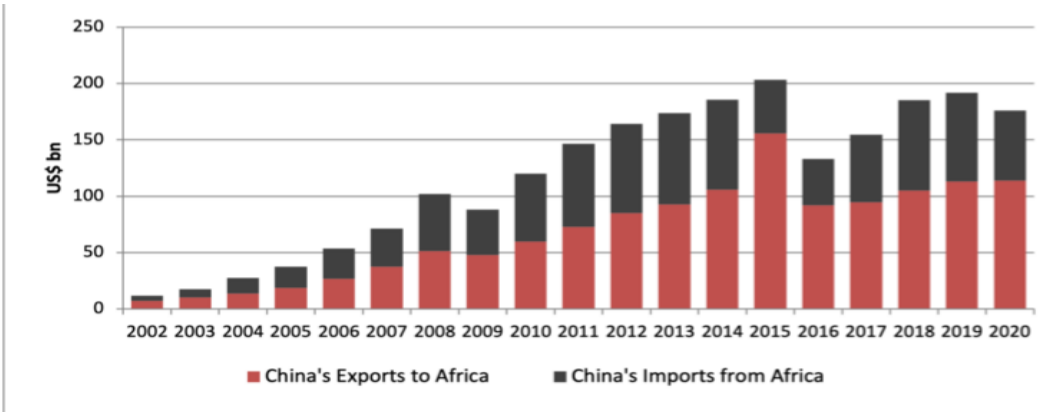

الشكل (2) حجم الصادرات والواردات بين الصين والقارة الأفريقية بين عامي (2020 -2002) (المصدر: عباس، 2022، 174).

يوضح الشكل تزايد حجم التجارة بين الصين والدول الأفريقية، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2002 إلى 2020 تزايد حجم الصادرات الصينية إلى القارة الأفريقية مقابل تزايد حجم الواردات الأفريقية من الصين، فخلال عام 2005 شهد الطرفان تقارباً من حيث حجم الواردات والصادرات، لتتزايد الصادرات الصينية نحو القارة الأفريقية تدريجياً عقب ذلك، حيث شهد عام 2015 ارتفاعاً كبيراً في حجم الصادرات الصينية نحو القارة الأفريقية، وعلى الرغم من تحسن الصادرات الأفريقية تجاه الصين، إلا أنها بقيت تشكل قرابة ثلث حجم التجارة المشتركة بين الطرفين.

وعلى صعيد الاستثمار، فإن حصة الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا كانت خامس أكبر مستثمر في عام 2018 حيث بلغت 53,9 مليار دولار، بعد كلٍ من هولندا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد ارتفعت حصة الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بنسبة 43,8% بين عامي 2014 2018، في حين شهدت فرنسا والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة انخفاض أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بهما بنسبة 11,7% و26,9% و30,4% خلال الفترة نفسها. فيما بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى أفريقيا نحو 160 مليار دولار في الفترة من 2003 إلى 2020، وتحتل مشاريع المقاولات المرتبة الأولى في قائمة الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، وتأتي مشاريع البنية التحتية في الأولوية، فحتى عام 2019 وقّعت الصين 544 عقد بناء في أفريقيا بقيمة إجمالية بلغت 267,7 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي ثلث القيمة الإجمالية لمشاريع البناء للصين في جميع أنحاء العالمJacobs (, https://www.brookings.edu/ar/)

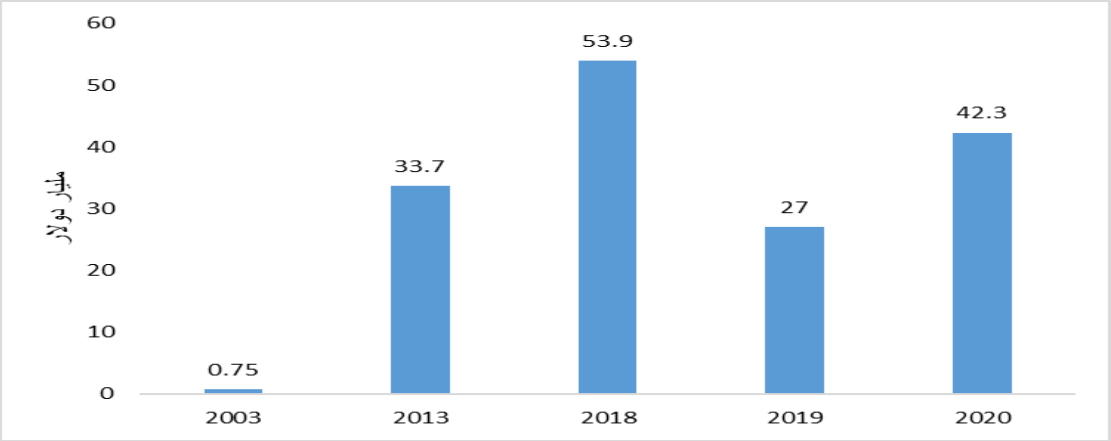

الشكل (3) حجم الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية (المصدر: جمال، https://marsad.ecss.com.eg).

يظهر الشكل (3) تنامي حجم الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، فحتى عام 2003 لم تكن الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية تتجاوز 10 مليار دولار، في حين بلغت عام 2018 نحو 53,9 مليار دولار، في حين بلغت نحو 42,3 مليار دولار عام 2020 بعد انخفاضها عام 2019 نتيجة جائحة كوفيد-19. وتشكّل الصين المصدر الأكثر أهمية للتمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية في أفريقيا، فخلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020، بلغ إجمالي حجم الاستثمار في هذه المشروعات نحو 200 مليار دولار. وشكلت تلك المشروعات نحو32,4% من إجمالي هذه المشروعات في عام 2020. وتمثل الشركات الصينية ما يقرب من نصف سوق الهندسة والمشتريات والبناء في المنطقة. وحتى عام 2019، كانت أنغولا ونيجيريا وأثيوبيا والسودان وغينيا الاستوائية أهم الأسواق في المنطقة بالنسبة للمتعاقدين الصينيين، وجميعها من كبار مصدِّري النفط، باستثناء إثيوبيا. وتمثل هذه المشاريع فيما بينها أكثر من نصف قيمة المشاريع الصينية المنجزة في أفريقيا حتى ذلك العالم. وتشير التقديرات إلى أن أهم قطاع من حيث العقود الصينية في المنطقة هو النقل، الذي يمثل ما يقرب من نصف قيمة العقود المعلن عنها حتى عام 2020، وقد أوجدت الشركات الصينية أكثر من 4,5 ملايين فرصة عمل في القارة الأفريقية (علي، مرجع سابق).

وحول قطاع التكنولوجية، فقد كانت إسهامات الصين كبيرةَ، إذ شيدت شركة الاتصالات عن بُعْد الصينية العملاقة (هواوي Huawei)نصف شبكات الجيل الرابع في القارة، وغالبية شبكات الجيلين الثاني والثالث، ويعد مشروع نظام كابل بيس "PEACE"، أحد مشروعات مبادرة الحزام والطريق الرقمية الأكثر طموحاً هو وهو شبكة من الألياف تربط آسيا بأفريقيا، ثم بأوروبا، بسرعات تبلغ 16 تيرابايت في الثانية. وحسب شركة «هواوي»، القائمة بأعمال إنشاء الخط، سوف تكون أي شركة اتصالات عن بُعْد قادرة على استخدام الكابل لتعزيز خدمات شبكتها المحلية[3].

([3]) تحقّق شركات الذكاء الاصطناعي (AI) الصينية تقدمًا كبيرًا في أفريقيا. ونظرًا إلى أن قوانين خصوصية البيانات في أفريقيا أقل صرامة من نظيراتها في أوروبا، وفي بعض المناطق الأخرى، فإن شركات الذكاء الاصطناعي قادرة على استغلال تقنيات المراقبة هناك. وعلى سبيل المثال، فقد وقّعت الشركة الصينية كلاود ووك (Cloudwalk) اتفاقية تعاوُن مع حكومة زيمبابوي من أجل مشروع واسع النطاق، للتعرف على الوجوه، ويهدف المشروع إلى تحسين قدرة خوارزميات الذكاء الاصطناعي على التعرف على الوجود ذات البشرة السمراء، وهو تحدٍّ تواجهه أنظمة عديدة.

وعلى الصعيد السياسي والأمني، تلعب الصين دوراً مهماً في المحافظة على السلام والاستقرار في أفريقيا، حيث قامت بنشر أكثر من 80% من قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية في أفريقيا، وذلك منذ مشاركتها للمرة الأولى في هذه النوعية من العمليات في عام 1990. وفي الوقت الحالي، يقوم أكثر من 1800 جندي من قوات حفظ السلام الصينية بمهام في خمس مناطق لبعثات حفظ السلام بأفريقيا، وهي: مالي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبيي، جنوب السودان، والصحراء الغربية (علي، مرجع سابق).

أما في المجال الثقافي، فقد قامت الصين بمساعدة العديد من دول أفريقيا في تحسين ثروتها البشرية من خلال التعاون الثقافي والتعليمي وإلحاق الطلبة الأفارقة بالجامعات الصينية، كما قامت بإنشاء المعاهد والمراكز الثقافية، كما أسس مجلس اللغة الصينية، أو ما يُعرف باسم (هانبان Hanban)، 59 معهدًا من المعاهد الكونفوشيوسية بالقارة، من أجل نشر تعليم اللغة والثقافة الصينيتين. وتتبوأ الصين مكانة متقدمة من حيث عدد المؤسسات الثقافية التي تمتلكها في أفريقيا. كما أن العديد من الدول الأفريقية؛ ومنها جنوب أفريقيا، وأوغندا، وكينيا، وأكثر من 30 جامعة أفريقية في إنشاء أقسام للغة الصينية وتخصصاتها، كذلك قامت 16 دولة أفريقية بدمج اللغة الصينية في أنظمتها التعليمية الوطنية (مبادرة الحزام والطريق،//:http.arabic.news.cn).

كما تعد دبلوماسية المساعدات والقروض إحدى مجالات التعاون التي تبديها الصين في علاقاتها الأفريقية، وتشمل تلك المساعدات المشاريع والسلع والتعاون التقني، والتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، والمساعدات الطبية والإنسانية (وهذه غالبًا ما تمر من خلال منظمات الأمم المتحدة)، والمتطوعين، وتخفيف عبء الديون، إضافة إلى المساعدات المادية سواء كالمنح أو القروض بدون فوائد أو القروض الميسرة. حيث جرى تقديم عشرة مليارات دولار في شكل قروض تفضيلية بين عامي 2010 و2012، وعشرين مليار دولار بين عامي 2013 و2015، وفي عام 2015 وعدت بمبلغ ستين مليار دولار على مدى السنوات الثلاثة اللاحقة، وجرى التعهد بنفس المبلغ في عام 2018. ويعد بنك التصدير والاستيراد وبنك التنمية الصيني المزوِّدان الرئيسيان للتمويل الصيني لأفريقيا، وتتركز القروض الصينية لأفريقيا في قطاعي النقل والطاقة، حيث يتسق ذلك مع وجهة نظر الحكومة الصينية بأن "البنية التحتية الأساسية هي العائق الرئيسي في تنمية العديد من البلدان الأفريقية".

ودون إغفال التداعيات التي أدت إليها جائحة كوفيد – 19، ومنذ تفشي تلك الجائحة، حافظ الجانبان على الاتصالات والتواصل عبر مكالمات الفيديو والهاتف، حيث أجرى الرئيس الصيني محادثات هاتفية مع قادة دول أفريقية في 17 مناسبة، وحافظ على اتصالات وتبادلات رفيعة المستوى مع نظرائه الأفارقة، كما ترأس في حزيران عام 2020، القمة الصينية –الأفريقية الاستثنائية حول التضامن ضد كوفيد –19 عبر رابط الفيديو، والتي حضرها ثلاثة عشر زعيماً أفريقيا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما تعهدت الصين في ختام المؤتمر الوزاري الثامن الذي عقد في داكار عام 2020، بتزويد القارة الأفريقية بمليار جرعة إضافية من اللقاح المضاد لكوفيد– 19، و10 مشروعات طبية وصحية للدول الأفريقية، ويعد ذلك جزءاً من ما عرف بخطة عمل داكار (2022– 2024)، حيث أعلن خلالها الرئيس الصيني "شي جي بينغ" عن سلسلة من البرامج والإجراءات الرئيسية الجديدة بهدف تعزيز التعاون الصيني– الأفريقي في السنوات الثلاث المقبلة. وتمثّلت في تسعة برامج تشمل المجالات الرئيسية (الطب والصحة، الحد من الفقر والتنمية الزراعية، الترويج التجاري، تشجيع الاستثمار، الابتكار الرقمي، التنمية الخضراء، بناء القدرات، التبادل الثقافي والشعبي، علاوة على السلام والأمن) (أنور، مرجع سابق، ص305).

وبموجب تلك البرامج، ستقوم الصين بتنفيذ عشرات المشروعات لصالح القارة الأفريقية، كما ستقوم أيضا بتقديم تمويلات تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية لدعم التعافي الاقتصادي لدول القارة. وبالإضافة إلى البرامج والمبادرات السابقة، فقد طرح الرئيس "شي جي بينغ" أربعة مقترحات لبناء مجتمع مصير مشترك صيني– أفريقي في العصر الجديد، وهي: مكافحة كوفيد– 19 عبر التضامن، وتعميق التعاون العملي، وتعزيز التنمية الخضراء، والتمسك بالإنصاف والعدالة (المرجع السابق نفسه، ص 309 -308).

وهنا لا بد من القول أن التعاون الصيني – الأفريقي على الرغم من أنه يعود إلى مراحل سابقة إلا أن المرحلة الحالية، تعد نقلة نوعية في تاريخ العلاقات بين الطرفين. وفي الوقت الذي تتسع فيه مجالات التعاون يبقى الجانب الاقتصادي الحامل الأساس لهذا

التعاون، وتتزامن الجهود الصينية تجاه القارة الأفريقية في ظل التسابق المحموم الذي تشهده القوى الكبرى نحوها في محاولة لتعزيز الانتشار وتأكيد المكانة الدولية، ليبقى مستقبل العلاقات المشتركة الصينية –الأفريقية سواء في إطار المبادرة أو خارجها، مرتبطاً بمقدار المنافع المتبادلة التي يمكن تحقيقها من خلال تلك العلاقات بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية تأكيد الصين مدى قدرتها على تأمين مختلف الاحتياجات الأفريقية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

الخاتمة والنتائج:

مما لا شك فيه التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الصينية – الأفريقية منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني – الأفريقي، وانتقال العمل الثنائي بين الصين والدول الأفريقية إلى إطار العمل المشترك، ضمن المساعي الصينية لتعزيز العلاقات الرسمية، واعتبار الحكومات البوابة الرئيسية لتفعيل العمل المشترك. وقد شكلت مبادرة الحزام والطريق الصينية نقلة نوعية في إطار التواجد الصيني في القارة الأفريقية، حيث ساهمت تلك المبادرة في تعزيز التعاون بين الطرفين واتساع مجالاته الاقتصادية منها وغير الاقتصادية، فلم تعد مجالات التعاون تقتصر على التجارة المشتركة والمساعدات، بل تعدتها إلى زيادة حصة الصين من القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية في القارة الأفريقية، وكذلك تزايد الحضور الصيني في العديد من القطاعات الأخرى، سواء التقنية منها أو الصحية أو التعليمية أو الثقافية.

وهنا لابد من الإشارة أن التوسع الصيني في القارة الأفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق، قد لا يقتصر فقط على المساعي الصينية لتأمين متطلبات استمرارية تطور الاقتصاد الصيني، وإنما خدمةً لاستراتيجياتها العالمية في تأكيد حضورها على الساحة الدولية كقوة فاعلة ليس فقط اقتصادياً بل في مختلف المجالات.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

أولاً – الكتب:

1. أنور، فاطمة الزهراء. (2022). **آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق.** الإسكندرية. مصر. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. ص 316.
2. جمال، محمد الصالح. (2020). **الاختراق الصيني للقارة الأفريقية**. ط1.برلين: ألمانيا. المركز الديمقراطي العربي. ص 254.
3. حزرلي، أميرة أحمد. (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم.** برلين: ألمانيا. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ص 266.
4. منين اليجاه، عبدالله، لينا، أنيكونة، شكوكا، إكمن، أليس، يلينك، رواه، الحدائقي، رشيد. (2021). **انخراط الصين في إفريقيا والشرق الأوسط.** بروكسل. بلجيكا، محمور المسار الاستراتيجي للناتو في الجنوب. ص 13.

ثانياً – المجلات والدوريات:

1. الحسناوي، لحسن. (2017). **استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا الديناميات والانعكاسات**. المجلد 40. ع 466. ص102 – ص 124: بيروت. لبنان. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
2. جبر، نهلة محمد أحمد. (2017). **طريق الحرير.. استراتيجية القوة الناعمة**. ع172. ص 160 – ص169.القاهرة. مصر. مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
3. عباس، جيهان عبد السلام. (2022). **العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية دراسة تحليلية**. المجلد 16. العدد15. ص165– 197. القاهرة. مصر. مجلة السياسة والاقتصاد. كلية الدراسات الافريقية العليا– جامعة القاهرة.
4. قوادرة، حسين (2019). **العلاقات الاقتصادية الصينية – النيجيرية وأثرها على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في نيجيريا**، المجلد 6، العدد 10، 2019، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
5. موسى، علي عبد الكريم. (2021). **العلاقات الاقتصادية الصينية –الأفريقية بعد الحرب الباردة**. المجلد 37.ع3. ص 179 – ص 205. دمشق، سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية والاقتصادية.
6. محمد حمشي. (2017). **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**. ع 80. ص1 – ص 40. عمان. الأردن. مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط.
7. مخلوفي، لمياء. (2017). **استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في أفريقيا**. ع كانون الأول. ص 174 – ص 193. الجزائر. الجزائر. مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.
8. هادي، محمد قاسم. (2020). **التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه أفريقيا – التوجه الطاقوي نموذجاً**. ع60. ص301– ص 324. بغداد. العراق. مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ثالثاً – مواقع إلكترونية:

1. إسماعيل، حسن. **التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد**. الصين اليوم.2018/8/29. الرابط http://www.chinatoday.com.cn.

2. الحسناوي، حسن. **استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا الديناميات والانعكاسات**. مركز دراسات الوحدة العربية. الرابط https://caus.org.lb/.
3. جمال، بسنت. **التغلغل الصيني في أفريقيا ..الأبعاد والأهداف**. المرصد المصري. 2022/4/22. الرابط https://marsad.ecss.com.eg.
4. خبراء. **مبادرة الحزام والطريق تحدث تحولا في المشهد التنموي بأفريقيا**. شينخوانت. 2022/8/25. الرابط http://arabic.news.cn.
5. روسي، أنتوانيتا. **جسر الصين إلى أفريقيا**. Nature. 18/كانون الثاني/2019. الرابط https://arabicedition.nature.com/journal/
6. عبد الغفار، عادل و Anna L Jacobs. **بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا**. مركز بروكنجز. 2019/9/23. الرابط https://www.brookings.edu/ar.
7. علي، عادل. **القمة الثانية لمنتدى الحزام والطريق**. الصين اليوم. 2019/6/3. الرابط http://www.chinatoday.com.cn.
8. ليساوي، طارق. **تحليل بنية العلاقات الصينية الأفريقية على هامش منتدى بكين 2018**". صحيفة رأي اليوم. 4/أيلول/2018. الرابط https://www.raialyoum.com.
9. ولد الأمير، سيدي أحمد. **التنافس الدولي في أفريقيا دوافعه وأطرافه وأبعاده**. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. الرابط https://www.politics-dz.com//.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Secretariat of the China-Africa Economic and Trade Expo (CAETE), (2021) China-Africa Economic and Trade Relationship Annual Report.